أليف صباغ*

القضيّة الأرثوذكسيّة الوطنيّة

مدخل

يقارع العرب الأرثوذكس في بلادنا منذ قرون عدة مجموعةً من الرهبان اليونان الذين استولوا على الكرسي البطريركي في القدس، ولا يزال هذا الاستيلاء الذي بدأ منذ العام ١٥٣٤م- تحت رعاية السلطة العثمانية- مستمراً برعاية السلطات السياسيّة التي حكمت فلسطين جميعها حتى يومنا هذا. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الأرثوذكس العرب في فلسطين، ولاحقاً في الأردن بعد إقامة المملكة، في التصدي لهذا الاستيلاء، فلا يزال هؤلاء يناضلون ويعملون بمثابرة لاستعادة حقهم في إدارة شؤونهم الدينية وإدارة أملاكهم التي أوقفها أبناء الطائفة العرب للكنيسة.

يتناول هذا المقال أهم الأحداث والمراحل في تاريخ البطريركيّة الأرثوذكسيّة في القدس، بدءاً من فترة الحكم العثمانيّ مروراً بالانتداب البريطانيّ حتى اليوم. مع العلم أن للقضية جذوراً تعود إلى العصور الغابرة في عهد الإمبراطورية البيزنطية وانتشار الإسلام في المنطقة، ولكننا آثرنا أن نترك هذا الجانب التاريخيّ إلى مقال آخر. ولعل أهم المسائل التي يرصدها المقال، طبيعة تعاطي القيادة الدينية اليونانية المسيطرة على البطريركية الأرثوذكسية مع القوة الحاكمة، خلال ثلاثة عهود مختلفة، وتأقلمها مع المقتضيات والمصالح التي سادت خلال كل عهد من تلك العهود (العثماني ثم البريطانيّ ثم الإسرائيليّ)، وهو ما جاء- في كثير من الأحيان- على حساب فلسطين ككل، جغرافياً وسياسياً، وعلى حساب أبناء الطائفة الأرثوذكسيّة من الفلسطينيين.

(*) باحث مستقل ومحلل سياسي، خبير في تاريخ بطريركية الروم الأرثوذكس في فلسطين والأردن.

١.أ الكنيسة الأرثوذكسية تحت الحكم العثماني (١٤٥٣-١٩١٧)

أصبحت غالبية البلاد التي كانت تحت سيطرة الإمبراطور البيزنطي خلال القرن الخامس عشر واقعةً تحت الاحتلال التركي، وبقيت القسطنطينية وضواحيها فقط في يدي الإمبراطور قسطنطين الحادي عشر باليولوغ (١٤٤٩–١٤٥٣)، لكن محمد الفاتح أراد القسطنطينية أيضاً، وفي نهاية أيار من العام ١٤٥٣، سقطت المدينة في يديه وأيدي جنوده، الذين وعدهم بإطلاق أيديهم لنهب المدينة وما فيها، وكان لهم ذلك.

أضعف سقوط الإمبراطورية البيزنطية الدور المركزي للكنيسة الأرثوذكسية في القسطنطينية، مقابل باقي الكنائس الأرثوذكسية في الشرق وفي أوروبا على حد سواء. فهم محمد الفاتح ذلك، وأدرك أن السيطرة على الكنائس البعيدة لن يتم إلا باستعادة الكنيسة في القسطنطينية دورها المهيمن، ومن خلالها يسيطر على الكنائس البعيدة، وبالتالي لا يستطيع التخلي عن الدور اليوناني. في العام ١٤٥٤، أعلن حمايته للديانة المسيحية والكنيسة، وسمح للمسيحيين أن ينتخبوا بطريركاً جديداً؛ فانتخبوا الراهب غنادي سخولاري بطريركاً، فجعل محمد الفاتح «ملكاً» بديلاً للمسيحيين الأرثوذكس، وأعطاه صلاحيات مدنية على المسيحيين، ليحكم بموجب القوانين البيزنطية السابقة، مستقلاً عن المحاكم التركية[١] وفي هذه الفترة، لوحظت عملية انفصال تدريجية لبعض الكنائس عن القسطنطينية، وفيما يلي بعض الأمثلة من مناطق ودول متعددة في العالم:

روسيا، في ظل فقدان البطريركية القسطنطينية هيبتها وسلطتها على باقي الكنائس، ورفض الكنائس الهيمنة العثمانية على شؤون الكنيسة الأرثوذكسية، بدأت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في العام ١٥٨٩ تدير شؤونها بنفسها، وفي العام ١٧٢٢، دعا بطرس الأعظم إلى عقد مجمع محلي في عاصمته بطرسبورغ، وجعل مركز البطريركية الروسية فيها.

اليونان، بعد أن خسرت تركيا الحرب مع روسيا (١٨٢٧–١٨٢٩) اضطرت تركيا إلى أن تعقد مع روسيا صلحاً مهيناً لها في أدريانوبول، وبموجبه كان على تركيا أن تعترف باستقلال اليونان. وعليه، فقد استقلت اليونان عن الإمبراطورية العثمانية سنة ١٨٣٠، وجرى الاعتراف بالولايات الثائرة مملكةً مستقلةً، وكان من تداعيات هذا الاستقلال السياسي، استقلال الكنيسة اليونانية في اليونان المستقلة عن الكنيسة في القسطنطينية دون أن تقيم بطريركية، وفي سنة ١٨٣٣ حضر إلى اليونان الملك المعين لها، الأمير البافاري (أوتتون)، مع موظفين نمساويين، وكان أول اهتماماتهم تنظيم أعمال الكنيسة على أن تكون مستقلة إدارياً عن أي سلطة كنيسة أخرى، فأقامت الكنيسة مجمعاً محلياً وطنياً خاصاً بها، وجاء في قانون تنظيم الكنيسة الذي أقرته الحكومة أن: «الكنيسة الشرقية الرسولية الأرثوذكسية في مملكة اليونان لا تعرف لها رأساً روحياً آخر سوى مؤسس الايمان المسيحي، ربنا ومخلصنا يسوع المسيح».[٢]

سورية ولبنان، كانت البطريركية الأنطاكية في العهد العثماني تنتخب بطريركها ومطارنتها ورؤساء أساقفتها من اليونان، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الكهنة والمؤمنين كانوا من العرب في سورية ولبنان. وفي العام ١٨٦٩ لبى البطريرك اليوناني رغبة السكان المحليين وأقام في بيروت رئيس أساقفة من العرب، وبعد ذلك صار يشغل أغلبية الأبرشيات عرب، وفي سنة ١٨٩٩، بعد صراع مع اليونانيين المدعومين من الحكم العثماني، أقيم على الكرسي البطريركي الأنطاكي عربي يدعى ميلاتيوس.

١. ب استيلاء العنصر اليوناني على البطريركية الأرثوذكسية في القدس (١٥٣٤)

لم تكن سياسة السلطان سليمان الثاني (١٥٢٠–١٥٦٦) مختلفة عن سابقيه أيضاً، وقد امتاز عهده، كما تؤكد البطريركية اليونانية، اليوم، بمحاولة الطوائف الأخرى، وخاصة اللاتين والأرمن، السيطرة على المزارات الشريفة بشكل كامل، على حساب الأرثوذكس، أو من خلال الاستعانة بقوى أجنبية ضد الكنيسة الأرثوذكسية.[٣] من ناحية أخرى زادت الكنيسة الغربية من نشاطها بين صفوف الأرثوذكس العرب. في المقابل، تشكل تحالف يوناني/ عثماني ضد العرب الأرثوذكس، واستطاع الرهبان اليونان، ضمن هذه المعادلة من التناقضات، وبحنكة البطريرك جرمانوس، ومساعدة رهبان الفنار اليونانيين المتنفذين لدى السلطة العثمانية،[٤] أن يستولوا على كرسي البطريركية في القدس عام ١٥٣٤، ويحصلوا على امتيازات وحماية من الحكم العثماني. مُذّاك أخذ اليونان، بقيادة البطريرك جرمانوس، في تصفية العنصر العربي من المناصب الروحية العليا للكنيسة، وحتى من الرهبنة، وإهمال أبسط حاجات المؤمنين العرب، وحين اجتمعت المصلحة المشتركة بين العثمانيين واليونان على معاداة العنصر العربي المسيحي، استطاعت الرئاسة اليونانية، لأول مرة، أن تدخل إلى اسم الكنيسة لفظة «الروم» بتوقيع جهة رسمية (عثمانية)، وحصل اليونان على فرمانات متتالية ابتداءً من العام ١٥٣٨، تحت اسم «بطريركية الروم الأرثوذكس».

أقام البطريرك جرمانوس، مع تسلمه الكرسي البطريركي في القدس، هيئة جديدة سميت «أخوية القبر المقدس»، وكلّها من الرهبان اليونان، ولا يسمح للرهبان العرب بدخولها، ووضع، من خلال هذه

الأخوية، قوانين داخلية جديدة تربط أخوية القبر المقدس بالبطريرك اليوناني، إذ يؤكد دستور الأخوية في البند الرابع منه أن «القبر المقدس وتوابعه تتبع البطريرك الأورشليمي اليوناني، وبما أنه كذلك، فهو ملك للأمة اليونانية، ومن هذه الأمة تختار الأخوية رهبانها حسب أنظمتها وقوانينها». أما البند الخامس من دستور الأخوية فيقول: «ينتخب البطريرك اليوناني من بين أعضاء الأخوية، ويساعده في حكم الكنيسة السينودس، الذي هو مجلس كنسي مكون من متروبوليتيين وأساقفة وأرشمندريتيين ينتمون إلى أخوية القبر المقدس». وفي البند السابع يقول: «إن النذور والتقدمات والهبات الموقوفة للقبر المقدس والمزارات والأديار والأماكن المقدسة الأخرى هي ملك للأخوية اليونانية»، أما البند الحادي عشر فيقول: «للأخوية حق الملكية الكامل على أموالها في فلسطين وخارجها ويمكنها التصرف به بكامل حريتها ومطلق رغبتها». في المقابل، ماذا تقدم البطريركية لرعيتها العربية؟ الجواب، لا شيء. ويجيب عن ذلك البند ١٣ لدستور أخوية القبر المقدس بما يلي: «تقدم الأخوية، في حدود إمكاناتها ومواردها، وبكامل حريتها، وبدافع من الالتزام الأدبي فقط، الأموالَ الضرورية لترميم الكنائس وبناء أخرى جديدة».[٥] إن كل من يراجع نص دستور أخوية القبر المقدس، ببنوده الثلاثة عشر، لا يجد فيه أي مضمون روحي أو عقائدي، وإنما ترتيبات للسيطرة المادية على مقدرات البطريركية الأورشليمية.

هنا بدأت البطريركية تتحول من مركز روحي إلى دائرة عقارات، ولا تزال كذلك حتى اليوم. وهنا يكمن أحد، وليس كل، محاور الصراع الحالي بين الكنيسة العربية الأرثوذكسية من جهة، والبطريركية اليونانية المسيطرة على الكنيسة سيطرة شمولية، من جهة أخرى.

دأب جرمانوس قبل موته على التخلي عن الكرسي؛ ليضمن استمرار العنصر اليوناني في السيطرة بعد مماته، فعيّن مكانه الشاب اليوناني كيرثاوفانس.[٦] استمر البطاركة اليونانيون اللاحقون، خاصة صفرونيوس – خليفة جرمانوس (١٥٧٩–١٦٠٨) – على النهج ذاته، حتى سيطروا على الرهبنة بالكامل، ومنعوا بذلك إمكانية انتخاب بطريرك عربي.

١.ج انشقاق كنيسة «الروم الملكيين الكاثوليك» العرب عن الكنيسة الأرثوذكسية «اليونانية»

تسمى هذه الكنيسة في اللغات الأوروبية «كنيسة اليونانيين الملكيين الكاثوليك» Melkite Greek Catholic Church. والمقصود هنا بلفظة (Greek) ليس اليونانيين، بل البيزنطيون؛ وذلك نظراً للخلط الذي حصل بين اللفظتين على مدى قرون من الزمن، وبسبب تأثر الحضارة الرومية (روما) والبيزنطية بالثقافة والفلسفة اليونانية القديمة.

ابتداء من العام ١٣٤٢م نشط– من جديد– عمل الإرساليات الغربية الكاثوليكية في الشرق لا سيّما في مدينة دمشق، وكان لتعليمهم تأثير كبير على رجال الدين الملكيين ورعاياهم. ومع أنه لم يحدث في تلك الفترة انشقاقٌ حقيقيّ عن الكنيسة الأرثوذكسية، فإن تلك التغيرات مهدت السبيل إلى بزوغ جماعة كاثوليكية في قلب الأرثوذكسية الشرقية. وعند انتخاب كيرلس السادس الأنطاكي بطريركاً في العام ١٧٢٤ والذي عرفت عنه ميوله إلى الكاثوليكية، عارضه بطريرك القسطنطينية أرميا، فعزله وأقام مكانه بطريركاً جديداً هو سلفستروس اليوناني. لكن معارضة المؤمنين العرب للإجراءات القسرية التي فرضها سلفستروس، وميلهم الأساس إلى الانفصال عن اليونان، جعلاهم يتعاملون مع كيرلس العربي وليس مع سلفستروس، وفي العام نفسه، ١٧٢٤، اعترف البابا بنيدكتوس الثالث عشر، بكيرلس السادس بطريركاً لأنطاكيا، وفي شراكة تامة مع كنيسة روما، وهكذا أصبحت البطريركية الجديدة تعرف باسم بطريركية الروم الملكيين الكاثوليك.[٧] ولا بد من الإشارة إلى تحول الكثير من العائلات الأرثوذكسية إلى الطائفة الكاثوليكية في القرن التاسع عشر على أثر ما يمكن تسميته «يوننة البطريركية الأرثوذكسية».[٨]

١.د التنظيم الداخلي للكنيسة الأرثوذكسية في القدس قانون ١٨٧٥

بدأ الحكم العثماني، في منتصف القرن التاسع عشر، يتفسخ ويشيخ في ظل الصراعات التي دخلتها الدولة العثمانية مع كل من روسيا وفرنسا والنمسا وإنجلترا، هذه الصراعات السياسية، والتي أخذت طابعاً دينياً، رافقتها مذابح ضد المسيحيين على خلفيات دينية. في الفترة ذاتها شهدت الكنيسة الأرثوذكسية في العالم صراعات مع اليونانيين وانشقاقات على خلفية عرقية، ذكرت أعلاه، ودخلت العلاقة بين الحكومة التركية والرئاسة الكنسية اليونانية الأرثوذكسية في القدس مرحلة جديدة. لقد استفادت البطريركية اليونانية في القدس من الدعم الروسي تارةً، ومن السلطة العثمانية تارةً أخرى، على خلفية الصراعات التركية الروسية، والروسية الفرنسية، وفي العام ١٨٧٢ احتدم الصراع بين الكنيسة الروسية من جهة، وأخوية القبر المقدس اليونانية من جهة أخرى، على خلفية إصرار المجمع المقدس في القدس على عزل البطريرك كيريلس بسبب رفضه الانضمام للحرمان الكنسي ضد كنيسة بلغاريا، التي استقلت عن كنيسة القسطنطينية بدعم من روسيا. وكانت الفرصة مواتيةً لتحرك العرب الأرثوذكس في فلسطين، بدعم من روسيا أيضاً، ضد الرهبان اليونان لاستعادة حقوقهم.

مارست الحكومة العثمانية، منعاً للنفوذ الروسي بين العرب،

مارست الحكومة العثمانية، منعاً للنفوذ الروسي بين العرب، ضغوطاً كبيرةً على الأكليروس اليوناني للقبول ببعض التنازلات لأبناء الكنيسة العرب. من هذه التنازلات، القبول بقيام مجلس مختلط من علمانيين ورجال دين، عرب ويونانيين، لإدارة الشؤون التعليمية والاجتماعية لأبناء الكنيسة العرب، أي الشؤون غير الروحية للبطريركية. وكذلك ضم رهبان عرب إلى أخوية القبر المقدس، ومشاركة كهنة عرب في عملية انتخاب البطريرك في المستقبل.

ضغوطاً كبيرةً على الأكليروس اليوناني للقبول ببعض التنازلات لأبناء الكنيسة العرب. من هذه التنازلات، القبول بقيام مجلس مختلط من علمانيين ورجال دين، عرب ويونانيين، لإدارة الشؤون التعليمية والاجتماعية لأبناء الكنيسة العرب، أي الشؤون غير الروحية للبطريركية. وكذلك ضم رهبان عرب إلى أخوية القبر المقدس، ومشاركة كهنة عرب في عملية انتخاب البطريرك في المستقبل.[٩] فقامت أخوية القبر المقدس، ونصت اقتراح قانون ذي أربعة فصول يتضمن عدة مواد رفعته إلى الباب العالي، فنقحه وجمعه في سبع عشرة مادة وعُرف بـ «قانون البطريركية الرومية الأورشليمية» أو «كتاستاتيكون»، ثم أقر في أيام متصرفية كامل باشا في الأول من آذار ١٨٧٥، ويقول الفصل الأول فيه: «إن البطريرك الأورشليمي هو الرئيس المطلق والرقيب على كل المزارات التي تحق له مراقبتها في كنيسة القيامة، التي ينفرد بها الروم الأرثوذكس، والتي هي مشتركة فيما بينهم وبين غيرهم من الطوائف الأخرى، وعلى الكنائس والأديرة المختصة بملة الروم، وعلى المطارنة والأساقفة والرهبان والكهنة التابعين للكرسي البطريركي، وهو الناظر العام للمدارس والمستشفيات المختصة بهذه الأديرة، ومن واجباته إجراء الاحتفالات الدينية المرعية الإجراء بحسب التقاليد المعتبرة القديمة في كنيسة القيامة وسائر المزارات، وعليه أن يراقب حسن الإدارة في المدارس الأبرشية وفي المستشفيات، وأن يعتني بفقراء ملته بمقدار ما تسمح له واردات الكنائس والأديرة (طبقاً لدستور أخوية القبر المقدس أ.ص)، وأن يسكن الزوار الذين يحضرون إلى القدس الشريف في كل سنة باستشارة ومساعدة الرهبان الخاضعين له، باذلاً كل ما في وسعه لأجل راحتهم».[١٠] وقد كان للرهبان اليونانيين في القسطنطينية، كما يقول الأسقف رفائيل هواويني، دور كبير في إنجاز هذا القانون، بسبب قربهم من الباب العالي وقدرتهم على التأثير فيه، في ظل الصراعات السياسية بين تركيا ودول الغرب وروسيا كما ذكر أعلاه. هذا يعني أن الأستانة أصدرت أول تشريع خاص بالبطريركية سنة ١٨٧٥م، وظل هذا القانون الأساس للبطريركية مصدر «الحقوق» التي يدعيها الرهبان اليونان في البطريركية الأورشليمية حتى اليوم، على الرغم مما يحمله من ضبابية. ومع وجود النص القانوني الواضح، أحياناً، فإن شيئاً من حقوق العرب المنصوص عليها في هذا القانون لم ينفذ، إذ لم يشكل العرب الأرثوذكس وزناً كافياً يلقى دعماً من السلطات الحكومية،[١١] فعاد العرب وانتفضوا مطالبين بحقوقهم غداة انتصار ثورة أتاتورك عام ١٩٠٨ التي دعت إلى مساواة جميع رعايا الدولة العثمانية، وطرحوا مطالبهم السابقة، وأضافوا إليها مطلب تعريب البطريركية، مما جعل الأكليروس اليوناني يزداد تمسكاً بمكاسبه السابقة.

١.هـ النهضة العربية الأرثوذكسية التعديلات على القانون الأساس - ١٩٠٨/ ١٩١٠ /١٩١٢

كان للنهضة العربية الأرثوذكسية، في أعقاب الثورة التركية ١٩٠٨، دور مهم في محاولات تعديل قانون البطريركية للعام ١٨٧٥ واسترجاع بعض حقوق الوطنيين في كنيستهم. وعندما نشر القانون الأساس للثورة التركية، في ١١ تموز ١٩٠٨، جاء في المادة ١١١ منه، أنه «يترتب في كل قضاء انتخاب مجلس لكل ملة، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخيل المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفة لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبررات، والمناظرة على صرف الأموال الموصى بها حسبما هو محرر في وصية الموصي، وعلى إدارة أموال الأيتام وفقاً لنظامها الخصوصي، وتَعرف هذه المجالس الحكومةَ المحلية ومجالسَ الولايات مرجعاً لها».[١٢]

وبناء عليه، انتخبت الطائفة الأرثوذكسية في القدس مجلساً مؤلفاً من أربعين عضواً، ووجه المجلسُ وفداً مؤلفاً من ستة كهنة وخمسة عشر عضواً من أعيان القدس، إلى البطريركية، فقابل البطريرك ذميانوس وأعلن له في ١٥ أيلول سنة ١٩٠٨ أن الملة الأرثوذكسية في القدس قد ألفت منها مجلساً ملياً ليقوم بتنفيذ مضمون المادة ١١١ من القانون الأساس لعام ١٩٠٨. وبعد بضعة أيام، راجع الوفد البطريرك للاعتراف بالمجلس، ولكنه بدلاً من ذلك، اقترح عليهم انتخاب لجنة مختلطة من

لاقى نضال الأرثوذكس العرب تأييداً من الطوائف الأخرى في فلسطين وخاصة المسلمين. ونتيجة لهذا التحرك جرت مفاوضات صعبة في إسطنبول برعاية الحكومة العثمانية الجديدة، وأصدرت الحكومة يوم ١٩١٠/٥/٢٥ مرسوماً رسمياً فرضته على الطرفين العربي واليوناني. وبعد الاعتراف بحقوق الأكليروس اليوناني المتميزة، أصدرت أمرها بضرورة إنشاء المجلس المختلط كما هو منصوص عليه في القانون لعام ١٨٧٥، على أن تخصص البطريركية ثلث وارداتها، على أن لا تقل عن ٣٠٠٠٠ ليرة عثمانية، لصرفها على التعليم والصحة ومساعدة الفقراء. كما تضمن الأمر الحكومي أن يقوم المجلس المختلط بمراقبة انتخاب أمناء محليين لإدارة الأوقاف العمومية لدى البطريركية، هذه العقارات التي أوقفت لمصلحة عموم الفقراء من أبناء الطائفة في المدن والقرى التابعة للبطريركية.

الوطنيين ومن الرهبان أيضاً للبحث في هذا الأمر، وشُكّلت اللجنة، ودارت المباحثات في المادة المذكورة، ولكن المداولات التي استمرت تسعة أشهر لم تثمر عن شيء ملموس، واستمرت الخلافات بين ممثلي الطائفة العرب والبطريرك سنوات إضافية، وكانت قضية الأوقاف وريعها في صلب الخلافات كلها، إذ اعتبر البطريرك اليوناني ومعه أخوية القبر المقدس اليونانية، أن الأوقاف ملك للأمة اليونانية، بينما رأى ممثلو الطائفة الوطنيون أن ريع الأوقاف يجب أن يعود لمصلحة أبناء الكنيسة المحتاجين.

لاقى نضال الأرثوذكس العرب تأييداً من الطوائف الأخرى في فلسطين وخاصة المسلمين.[١٣] ونتيجة لهذا التحرك جرت مفاوضات صعبة في إسطنبول برعاية الحكومة العثمانية الجديدة، وأصدرت الحكومة يوم ١٩١٠/٥/٢٥ مرسوماً رسمياً فرضته على الطرفين العربي واليوناني. وبعد الاعتراف بحقوق الأكليروس اليوناني المتميزة، أصدرت أمرها بضرورة إنشاء المجلس المختلط كما هو منصوص عليه في القانون لعام ١٨٧٥، على أن تخصص البطريركية ثلث وارداتها، على أن لا تقل عن ٣٠٠٠٠ ليرة عثمانية، لصرفها على التعليم والصحة ومساعدة الفقراء. كما تضمن الأمر الحكومي أن يقوم المجلس المختلط بمراقبة انتخاب أمناء محليين لإدارة الأوقاف العمومية لدى البطريركية، هذه العقارات التي أوقفت لمصلحة عموم الفقراء من أبناء الطائفة في المدن والقرى التابعة للبطريركية.[١٤]

اختلف الطرفان اليوناني والعربي، مرة أخرى، عند التنفيذ على تفسير النص، وعادوا إلى الحكومة لتحسم الجدل والخلاف، فأصدرت حكمها في القضايا المختلف عليها في ١٩١٢/١/٧. (الجدير بالذكر، أن هذه الوثيقة التي تضمنت نقاط الخلاف والقرارات الصادرة فيها، قُدمت من الطرف اليوناني إلى لجنة (برترام–يانغ) مترجمةً إلى اليونانية ومجتزأة، بحيث تضمنت النقاط التي أقرتها الحكومة لصالح اليونان فقط، وتم الكشف عن الوثيقة كاملة في العام ١٩٨٩ في أرشيف إحدى العائلات العربية في القدس.[١٥]

من أهم النقاط في قرارات الحكومة التي أخفاها الرهبان اليونان عن لجنة (برترام–يانغ)، النقطة الخامسة من المحضر الحكومي، والتي ناقشت موضوع التفريق بين الأديرة المعترف بها في «البراءة السامية» على أنها تحت تصرف البطريرك، وبين بيوت الضيافة للحجاج الفقراء، التي طالب العرب بأن تكون تحت تصرف المجلس المختلط، ووافقت الحكومة على أن تكون الحجة الوقفية وما جاء فيها هي القول الفصل، فإذا تضمنت نية الواقف أن يكون الوقف في خدمة الحجاج الفقراء، فيجب أن تكون تحت تصرف المجلس المختلط، بالاختلاف عن الأديرة التي يترأسها راهب.

بحثت النقطة الأخرى التي ناقشتها الحكومة (رقم ٨ حسب الوثيقة) في حق الطائفة في القدس أن تنتخب من داخلها أمناء لإدارة الكنائس والمدارس وباقي المؤسسات العامة التي تخدم الطائفة المحلية في القدس. واعتمد العرب في ادعائهم أن القانون الذي صدر في العام ١٩١٠ يسمح بذلك، بينما رفض اليونان هذا الادعاء، فما كان من الحكومة إلا أن فصلت بين القدس وباقي المدن والقرى، وحسمت الجدال بأن البند الذي يعتمد عليه العرب يسري على كل المدن والقرى ما عدا القدس، باعتبار أن المدينة المقدسة هي مركز البطريركية.[١٦] هذا القرار يعني اعترافاً بحق أبناء الطائفة العرب في كل مكان، ما عدا مدينة القدس، أن يقيموا لجان أمناء لإدارة كنائسهم ومؤسساتهم العامة.

هذه القرارات على ضعفها، بالنسبة للعرب، إلا أنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ في أي مرحلة لاحقة، وبقيت الصلاحيات كلها فعلياً في أيدي الرهبان اليونان، إذ لم يشكل الوجود العربي الأرثوذكسي وزناً كافياً لتنفيذها، ولم يحصل على دعم من السلطات الحاكمة.

تعريب الكنيسة الارثوذكسية: نهضة عربية مبكرة

٢. التدخلات الحكومية اللاحقة في ظل الانتداب البريطاني (١٩٢١/ ١٩٢٥/ ١٩٣٤/١٩٣٥/ ١٩٣٨/١٩٤١)

٢. أ المؤتمر الأرثوذكسي الأول في حيفا

انتهت الحرب العالمية الأولى، وأعيد البطريرك ذميانوس من دمشق إلى القدس بضغط مارسه الأرثوذكس العرب، وتبين أن البطريركية تعيش حالة مأساوية من الديون للبنوك ودائنين آخرين، وبلغ الدين أكثر من ٦٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني، فأقامت حكومة الانتداب في العام ١٩٢١م لجنة لفحص موضوع الديون وكيفية تسديدها، هي لجنة (برترام–لوك)، وفي التلخيص عرضت اللجنة أملاك الكنيسة للبيع ضمن خطة إشفاء للبطريركية.

راقبت الرعية العربية بيع أوقافها إلى الحركة الصهيونية، بهدف تسديد ديون البطريركية، بقلق شديد، ولكن تعيين مطران جديد لمطرانية الناصرة في ٢٢ آب ١٩٢٢، لا يعرف اللغة العربية، بما يخالف قانون البطريركية لعام ١٨٧٥، كان «القشة التي قصمت ظهر البعير»؛ أثار قادة الطائفة، فتنادوا إلى عقد مؤتمر في حيفا لمواجهة ذلك.[١٧] عقد المؤتمر الأرثوذكسي الأول في حيفا في منزل السيد ميخائيل حبايب بين ١٥–٢٠ تموز ١٩٢٣، وشارك فيه ٥٤ ممثلاً أرثوذكسياً في تسع جلسات برئاسة إسكندر كساب، واتخذ قرارات مهمة، منها انتخاب لجنة تنفيذية للمؤتمر،[١٨] إلا أن البطريركية نجحت لاحقاً في شق صفوف اللجنة التنفيذية للمؤتمر، فظهر فريق سمي فريق المعتدلين، أخذ يطالب بالتروي والمسايرة، ومع ذلك رفعت مطالب الرعية العربية إلى الحكومة البريطانية، وأثار ذلك اليونانيين في البطريركية وفي الحكومة اليونانية، على حد سواء، مطالبين بالحفاظ على الستاتيكون وفق القانون العثماني لعام ١٨٧٥، الذي يضمن ملكية الرهبان اليونانيين لأوقاف البطريركية.[١٩]

٢. ب لجنة (برترام- يانغ) ١٩٢٥

كانت مخالفة البطريرك ذميانوس لأنظمة ١٨٧٥ واحتجاج العرب الأرثوذكس السبب الرئيس لإقامة لجنة حكومية جديدة سميت لجنة (برترام–يانغ).[٢٠] لكن البطريركية وقفت ضد اللجنة واحتجت على إقامتها ورفضت التعاون معها، كما قامت الحكومة اليونانية ورئيس أساقفة قبرص ومطران أثينا، بالتدخل لدى الحكومة البريطانية معارضين إقامة لجنة تنظر في حقوق الأرثوذكس العرب. ولم يخف اليونانيون، جميعهم، خلال مراسلاتهم ومقابلاتهم أعضاء اللجنة، استعلاءَهم على الطائفة الوطنية، فوصفوها بـ«القطيع المتكلم بالعربية» ووصفوا أنفسهم بـ«الجنس السائد».[٢١] يذكر أن اللجنة في تقريرها المذكور تناولت البطريركية تحت اسم «بطريركية أورشليم الأرثوذكسية» وليس «بطريركية الروم الأرثوذكس» كما يريدها اليونانيون، وفي هذا مكسب للطائفة الوطنية.

أشارت اللجنة في تقريرها إلى ما يلي:

١. جوهر الأزمة يكمن في العلاقة بين الكنيسة الوطنية والبطريركية اليونانية الأجنبية، وفي الاستعلاء الذي يظهره ويمارسه الرهبان

انتهت الحرب العالمية الأولى، وأعيد البطريرك ذميانوس من دمشق إلى القدس بضغط مارسه الأرثوذكس العرب، وتبين أن البطريركية تعيش حالة مأساوية من الديون للبنوك ودائنين آخرين، وبلغ الدين أكثر من ٦٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني، فأقامت حكومة الانتداب في العام ١٩٢١م لجنة لفحص موضوع الديون وكيفية تسديدها، هي لجنة (برترام–لوك)، وفي التلخيص عرضت اللجنة أملاك الكنيسة للبيع ضمن خطة إشفاء للبطريركية.

راقبت الرعية العربية بيع أوقافها إلى الحركة الصهيونية، بهدف تسديد ديون البطريركية، بقلق شديد، ولكن تعيين مطران جديد لمطرانية الناصرة في ٢٢ آب ١٩٢٢، لا يعرف اللغة العربية، بما يخالف قانون البطريركية لعام ١٨٧٥، كان «القشة التي قصمت ظهر البعير»

اليونان تجاه أبناء الكنيسة العرب وحرمانهم من أبسط الحقوق والمشاركة في إدارة شؤونهم المادية والروحانية.[٢٣]

٢. رفض أو امتناع البطريرك بحجج مختلفة عن تشكيل وانتخاب المجلس المختلط كما يقتضي قانون ١٨٧٥ الذي يتمسك به الرهبان اليونان.

٣. ادعاء الرهبان اليونانيين أن البطريركية هي معهد يوناني صرف منذ بدايتها وحتى اليوم، وأن المزارات هي «ملك للجنس اليوناني السائد».

٤. مقابل ذلك، أشارت اللجنة إلى حقائق تاريخية مغايرة لما يدعيه الرهبان اليونانيون، وأبرزت دوراً عربياً متميزاً في قيادة البطريركية الأورشليمية على مدى قرون سبقت السيطرة اليونانية، منذ العام ١٥٣٤. [٢٣]

توصيات اللجنة:

انتبهت اللجنة إلى أن الطائفة العربية كانت قد احتجت بصخب عام ١٨٧٥ ضد سن القانون الذي يحرمها حقوقها، فتدخلت الحكومة العثمانية لدى البطريرك هيروثاوس، فأصدر كتاباً في السنة نفسها إلى الحكومة التركية، وقد اعتُبِرَ بمثابة دستور ملزم للبطريركية، ولكنها لم تنفذه، تضمن ثلاثة التزامات لصالح الطائفة الوطنية:

١. حق الطائفة الوطنية في التعليم ومهام أخرى.

٢. حق إنشاء مجالس ملية محلية في المراكز الوطنية.

٣. حق الوطنيين في الدخول إلى أخوية القبر المقدس.

أما بالنسبة إلى مضمون القانون الأساس لعام ١٨٧٥، فقد رأت اللجنة أنه «قانون فج، خام وغير مهذب»،[٢٤] ورأت فيه ثغرات وتناقضات كبيرة، وعليه يتوجب على الحكومة تنقيحه وإصدار التشريعات في القضايا الخلافية بما يحفظ صبغة البطريركية من ناحية، ويعطي للوطنيين الأرثوذكس حقهم أسوة بكل الشعوب الأرثوذكسية، ودون التدخل في القضايا الدينية.

١. تحويل القرار الإداري لعام ١٩١٠ الخاص بإقامة المجلس المختلط إلى نص تشريعي ضمن تعديل القانون الأساس الخاص بالبطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية.[٢٥] وعليه يقام المجلس المختلط مع الأخذ بعين الاعتبار عدم قدرة البطريركية على الإيفاء بواجبها المالي تجاه المجلس في الوقت الحاضر، ولا سبيل لخروج البطريركية من ديونها إلا باستمرار بيع أملاكها.[٢٦]

٢. مع إقامة المجلس المختلط لا بد من إنشاء مجالس ملية محلية ينتخبها الأهالي الوطنيون، يديرون شؤون كنائسهم ومدارسهم ومعاهدهم المحلية وتولي دخل تلك المعاهد وصرفها.[٢٧]

٣. اعتبار «الأوقاف ليست ملكاً شخصياً، لا للبطريركية ولا للأخوية، ولكنها مُتسَلَّمة وقفاً على المنافع والمقاصد الدينية والخيرية، من بعد تسديد ما يعقل لزومه لتعهد المزارات والأخوية، بصفة كونها متولية عليها. فللطائفة الوطنية، إذاً، مصلحة في أمر تصريف ذلك الوقف الحق، وإن تخصيص حصة معينة من دخل البطريركية العام للمجلس المختلط، يتولى هو تصريفها في وجوهها، لهو اعتراف بتلك المصلحة معقول وموافق».[٢٨]

٤. الاهتمام بالمدارس لتعليم أبناء الطائفة الوطنيين في المدارس الابتدائية والثانوية.

٥. الاهتمام بتعليم الكهنة وتأهيلهم في معاهد خاصة.

٦. قبول أبناء الطائفة الوطنية في أخوية القبر المقدس.[٢٩]

٧. أوصت اللجنة بأن يكون موضوع «البراءة السامية» فيقال فيها:

قامت حكومة الانتداب في ٢٤ أيار ١٩٣٥ لتحقيق الهدوء بإصدار قانون جديد «للبطريركية الأرثوذكسية» رقم ٢٥ في حزيران ١٩٣٥، لكنه لم يلب أدنى حقوق الوطنيين الأرثوذكس، فاحتجت اللجنة التنفيذية على ذلك، والتجأت إلى المحكمة العليا في القدس، كما لجأ الأرثوذكس العرب إلى طلب المساعدة من الأمير عبد الله لدى حكومة الانتداب، ونتيجة لهذه التطورات عادت حكومة الانتداب، فأصدرت قانون البطريركية الأرثوذكسية معدلاً رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ وحرمت أياً من الوطنيين الأرثوذكس من اللجوء إلى المنازعات القانونية بعد انتخاب البطريرك وصدور براءة التثبيت بثلاثين يوماً، وبذلك تصبح صحة انتخاب البطريرك نهائية وملزمة للجميع.

«إن البطريرك بما كان من انتخابه على موجب القانون وبما كان من مصادقة ذي الجلالة على انتخابه بهذه البراءة معترفاً به بطريركاً ومقلد هذا المنصب مع جميع ما يؤول إليه من صلاحيات وحقوق».[٣٠]

٨. في موضوع «خلع البطريرك» رأت اللجنة أنه لا ينبغي للحكومة أن تسير وفق التقاليد العثمانية، فتأخذ لنفسها الحق في خلع البطريرك، بل ينبغي أن يكون ذلك مسبوقاً بحكم على البطريرك صادر من محكمة القانون الكنسي، وعليه ينبغي على المجمع نفسه أن يضع أنظمة وقواعد لذلك. ورأت اللجنة أن الطائفة الوطنية، بما أن لها حق المشاركة في انتخاب البطريرك، فلا يجوز خلعه من أي جهة كانت دون موافقة الطائفة الوطنية.[٣١]

وعلى الرغم من التوصيات المهمة، وإن لم تكن كافية، لإعادة الحق إلى الوطنيين الأرثوذكس، فإن هذه التوصيات بقيت دون تنفيذ بسبب تمنع حكومة الانتداب البريطاني عن وضع آليات عملية لتنفيذها لاعتبارات السياسة.

٢.ج المؤتمر الأرثوذكسي الثاني في يافا ١٩٣١/١١/٢٨

بعد أن فشلت محاولات اللجنة التنفيذية في فلسطين وقادة الطائفة في الأردن، في منع انعقاد الاجتماع الذي دعت إليه البطريركية لانتخاب بطريرك جديد، بدل ذميانوس الذي توفي عام ١٩٣١، دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر جديد في يافا، واتخذت القرارات كسابقاتها وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة.[٣٢]

قامت حكومة الانتداب في ٢٤ أيار ١٩٣٥ لتحقيق الهدوء بإصدار قانون جديد «للبطريركية الأرثوذكسية» رقم ٢٥ في حزيران ١٩٣٥، لكنه لم يلب أدنى حقوق الوطنيين الأرثوذكس، فاحتجت اللجنة التنفيذية على ذلك، والتجأت إلى المحكمة العليا في القدس، كما لجأ الأرثوذكس العرب إلى طلب المساعدة من الأمير عبد الله لدى حكومة الانتداب، ونتيجة لهذه التطورات عادت حكومة الانتداب، فأصدرت قانون البطريركية الأرثوذكسية معدلاً رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ وحرمت أياً من الوطنيين الأرثوذكس من اللجوء إلى المنازعات القانونية بعد انتخاب البطريرك وصدور براءة التثبيت بثلاثين يوماً، وبذلك تصبح صحة انتخاب البطريرك نهائية وملزمة للجميع.

لم تنجح محاولات اللجنة التنفيذية، مرة أخرى، في منع انتخاب بطريرك جديد، فانتخب تيموثاوس في ٢٢ تموز من عام ١٩٣٥، ولم يشارك في انتخابه أي من العلمانيين العرب، واستمر النضال العربي دون أن تصدر براءة حكومية بتعيين البطريرك، ودخلت فلسطين مرحلة الثورة ١٩٣٦، فانشغل كل بمهامه، لكن الحكومة عادت وقدمت في ١١ تموز ١٩٣٨ اقتراح قانون جديد يلغي القانون العثماني الأساس لسنة ١٨٧٥ والقوانين اللاحقة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨، رقم ١٤ لسنة ١٩٣٢، رقم ٢١ لسنة ١٩٣٥، ٢٩ لسنة ١٩٣٥ و٧٣ لسنة ١٩٣٦، والهدف منه وضع دستور للبطريركية وإدخال بعض التعديلات على القانون العثماني، بحيث يحتفظ اليونانيون بالحقوق الدستورية واللاهوتية التي تمتعوا بها من قبل، ولكنه تضمن أيضاً العديد من التوصيات المذكورة في تقرير لجنة (برترام–يانغ)، ونص على تشكيل مجلس مختلط يكون فيه البطريرك رئيساً، بالإضافة إلى سبعة أعضاء من الرهبان يعينهم المجمع المقدس وسبعة أعضاء من العلمانيين تنتخبهم الرعية الأرثوذكسية في شرقي الأردن وفلسطين. وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية يوم ١٩٤١/١١/٢٠ وسمي «قانون البطريركية الأرثوذكسية لعام ١٩٤١»،[٣٣] اعترض الفريقان عليه، لكن الاعتراض اليوناني الأساس على القانون تمحور في أنه لم يستخدم لفظة

نتيجة النكبة الكبرى التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ تشتت شمل الفلسطينيين جميعاً والأرثوذكس منهم أيضاً، فأصبح الجزء الأكبر من الوطنيين الأرثوذكس في الضفة الغربية والأردن تحت الحكم الأردني، وجزء آخر في قطاع غزة تحت الحكم المصري، وثالث تحت الحكم الإسرائيلي، ورابع في الشتات الكبير. كذلك أصبح الاطلاع على شؤون البطريركية اليونانية ومحاسبتها أمراً في غاية الصعوبة، وإن كانت تقع تحت الحكم الأردني. وكان الأرثوذكس العرب من الضعف بحيث لا يستطيعون الضغط على السلطات الحكومية الأردنية وغيرها لمنع البطريركية اليونانية من تسريب الأوقاف إلى الحركة الصهيونية، وخاصة تلك الموجودة في القدس الغربية وأماكن أخرى على الساحل الفلسطيني

«الروم» في تسمية البطريركية، أما القانون فلم ينشر في الجريدة الرسمية، وعليه لم يكن ساري المفعول.

أما المؤتمر الثالث، فعقد في القدس في تشرين الثاني ١٩٤٤، واعترض المؤتمر على قانون عام ١٩٤١، إلا أن جهود اللجنة التنفيذية ذهبت أدراج الرياح. لقد رأى القادة الأرثوذكس أن القضية الأرثوذكسية جزء من القضية الوطنية العامة، والدفاع عن الوطن هو ما يضمن الحق الوطني في البطريركية الأرثوذكسية.[٣٤]

٣. تهويد القدس والنضال الوطني الأرثوذكسي بعد عام ١٩٤٨

نتيجة النكبة الكبرى التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ تشتت شمل الفلسطينيين جميعاً والأرثوذكس منهم أيضاً، فأصبح الجزء الأكبر من الوطنيين الأرثوذكس في الضفة الغربية والأردن تحت الحكم الأردني، وجزء آخر في قطاع غزة تحت الحكم المصري، وثالث تحت الحكم الإسرائيلي، ورابع في الشتات الكبير. كذلك أصبح الاطلاع على شؤون البطريركية اليونانية ومحاسبتها أمراً في غاية الصعوبة، وإن كانت تقع تحت الحكم الأردني. وكان الأرثوذكس العرب من الضعف بحيث لا يستطيعون الضغط على السلطات الحكومية الأردنية وغيرها لمنع البطريركية اليونانية من تسريب الأوقاف إلى الحركة الصهيونية، وخاصة تلك الموجودة في القدس الغربية وأماكن أخرى على الساحل الفلسطيني، وقد سربت بين عامي ١٩٥١–١٩٥٢ أهم الأوقاف في القدس. أضف إلى ذلك أن إسرائيل احتلت في العام ١٩٦٧ القدس الشرقية، حيث يوجد مقر البطريركية، وأعلنت لاحقاً سيادتها على القدس دون أن يعترف القانون الدولي بذلك، فهل أصبح القانون الإسرائيلي هو القانون السائد على البطريركية أم القانون الأردني؟ وفي العام ١٩٩٤ وقعت الأردن اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل، ولم تتضمن الاتفاقية أي وصاية أو سلطة للمملكة على الأماكن المقدسة المسيحية. أما اتفاقيات أوسلو فلم تتطرق إلى ذلك بأي شكل من الأشكال، ومع ذلك أصبح انتخاب البطريرك يحتاج إلى «اعتراف» أو مصادقة من رئيس السلطة الفلسطينية دون توضيح المرجعية القانونية لذلك، أسوة بالملك الأردني ورئيس حكومة إسرائيل ممثلاً بوزير الداخلية.

٣.أ في عهد تيموثاوس

تميز عهد البطريرك تيموثاوس (١٩٣٥–١٩٥٦) بتسريب أهم الأوقاف الأرثوذكسية في القدس الغربية إلى الحركة الصهيونية. في هذه الفترة كان يُحسب حساب لـ «رجال المفتي في القدس»، ولم يكن للأرثوذكس قدرة على تحدي قوتهم وهيمنتهم. لكن اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ من تمور ١٩٥١ وما تبعه من ملاحقة رجال المفتي، شجع تيموثاوس على تجاوز الخوف الذي انتابه، وهكذا تم في ٥١/١١/٦ بيع (أو ما يسميه البعض «التأجير لأمد طويل) أراضي الطالبية، حوض رقم ٣٠٠٢٧ ورقم ٣٠٠٢١، بمساحة قدرها ١٧٦ دونماً تقريباً لمدة ٩٩ عاماً، إلى الكيرن كاييمت. وقد وقّع على اتفاقية البيع (التأجير طويل الأمد)، بالإضافة إلى طرفي المالك والمشتري، القنصل اليوناني العام في القدس وأضاف الختم إلى توقيعه. وكان السمسار الوحيد الذي قبض ثمن عمله رسمياً هو بلومنفلد. لحقت هذه اتفاقية تكملة، تخص أرض الطالبية، أيضاً، بتاريخ ٥٢/٨/٢٥ وضمت أراضي نيكوفوريا حوض ٣٠٠٢١ و٣٠٠٢٧ وأرض اللوز وهراريا في حوض ٣٠٠١٧ وأراضيَ في المالحة ولفتا حوض ٣٠٠٢٥ / ٣٠٠٤٠ / ٣٠٠٥٨، وحوض ٣٠١٤٥ في أرض المالحة، بمساحة كلية تقارب ١٢٨ دونماً،[٣٥] وكذلك حوضي ٣٠١٦٧ و ٣٠٣٣٦ من أرض المالحة قسائم من أرض عين كارم،[٣٦] وقسائم من أحواض

كان الصراع قد تفجر من جديد بعد وفاة البطريرك تيموثاوس، في عهد الحكومة الأردنية عام ١٩٥٦، حين تمت سيامة ستة مطارنة يونان جدد وتم تعيين مطران يوناني في عمّان، مما أدى إلى فتح الملف من جديد، فعُقد مؤتمر أرثوذكسي في القدس في ٢٣ آذار ١٩٥٦م ضم ٣٠٠ شخصية أرثوذكسية (ولم يشارك فيه الأرثوذكس من فلسطينيي الـ ٤٨)، وطالب المؤتمرون فيه بإحياء المجلس المختلط مع زيادة نسبة العلمانيين فيه، وأن يُعهد للجنة عربية بثلث دخل البطريركية، وإشراك العرب فعلياً في الإدارة، والسماح للوطنيين بالانضمام إلى أخوية القبر المقدس.

٣٠٠٤ / ٣٠١٢٣ / ٣٠١٣٣ / ٣٠١٤٣ / ٣٠١٤٤ من أراضي القطمون.[٣٧] تبعت ذلك صفقات أخرى في سهل دير المصلبة بمساحة قدرها ٣٦٠ دونماً، ولأجل ذلك اضطرت الكيرن كاييمت إلى دفع مبلغ ١٠ آلاف ليرة إسرائيلية إلى السمسار بلومنفلد، بالإضافة إلى رشوة الرهبان في البطريركية بمبلغ ٥٠ ألف ليرة إسترليني،[٣٨] هذا إضافة إلى صفقات تخص أرضاً بالقرب من محطة القطار وأخرى مقابل المحطة، وأرض معسكر «ستون» في حوض ٣٠٠١٠ .[٣٩] وبلغت مساحة الأرض المسماة «رحافيا الكبرى» ٤٢٣ دونماً (هذا يضم أرض دير المصلبة)، وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية، غداة إقامة الدولة، قد طلبت شراءها «بغية تثبيت الوجود الإسرائيلي في القدس، بما في ذلك في الأحياء الجنوبية منها».[٤٠] لحقت بهذه الصفقات كلها اتفاقية بيع أرض قرية البريج (بجانب اللطرون)، في آذار ١٩٥٤، والتي سكنها فلاحون عرب، وادعوا ملكيتهم للأرض وفق القانون في زمن الانتداب البريطاني، وبلغت مساحة الأرض المذكورة ٢٢ ألف دونم.

٣. ب المؤتمر الأرثوذكسي الرابع في القدس ١٩٥٦

كان الصراع قد تفجر من جديد بعد وفاة البطريرك تيموثاوس، في عهد الحكومة الأردنية عام ١٩٥٦، حين تمت سيامة ستة مطارنة يونان جـدد وتم تعيين مطران يوناني في عمّان، مما أدى إلى فتح الملف من جديد، فعُقد مؤتمر أرثوذكسي في القدس في ٢٣ آذار ١٩٥٦م ضم ٣٠٠ شخصية أرثوذكسية (ولم يشارك فيه الأرثوذكس من فلسطينيي الـ ٤٨)، وطالب المؤتمرون فيه بإحياء المجلس المختلط مع زيادة نسبة العلمانيين فيه، وأن يُعهد للجنة عربية بثلث دخل البطريركية، وإشراك العرب فعلياً في الإدارة، والسماح للوطنيين بالانضمام إلى أخوية القبر المقدس.[٤١]

انبثقت عن المؤتمر لجنة من ١٨ عضواً، ٩ من الأردن ومثلهم من فلسطين. في ذلك الحين توصل السينودس (المجمع المقدس) إلى قرار مع الحكومة الأردنية بانتخاب خليفة للبطريرك تيموثاوس، فاعترضت اللجنة التنفيذية على القرار في محكمة التمييز وأوقفته، وتبنت الحكومة الأردنية ذلك (حكومة سليمان النابلسي)، وصيغ قانون أساسي للبطريركية الأرثوذكسية أعلن عنه في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٦، وصادق عليه البرلمان الأردني عام ١٩٥٧م، إلا أنه في حزيران من العام نفسه، سقطت حكومة النابلسي وألغت حكومة سمير الرفاعي، بالتعاون مع البطريركية، القانون المذكور وسُنّ قانون جديد في الأول من حزيران رقم ٢٧ لعام ١٩٥٨م تحت اسم قانون «بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية»، بإضافة كلمة «الروم» إلى اسم البطريركية، وهو الأمر الذي كانت تسعى إليه البطريركية دوماً، وجاء القانون في صالح الأكليروس اليوناني، فأضاع حقوق العرب الأرثوذكس مرة أخرى.[٤٢]

٣.ج في عهد بنيدكتوس

لم يخالف بنيدكتوس تراث سابقه تيموثاوس، مع العلم أن بنيدكتوس كان مدير الأملاك في عهد تيموثاوس، فقام بتأجير أو بيع العقارات إلى المؤسسات الصهيونية طوعاً. ويُستدل على ذلك من رسالته الموجهة إلى وزير الأديان الإسرائيلي بتاريخ ١٩٦١/٩/٤، وفيها يحتج على المعاملة السيئة التي يلقاها من السلطات الإسرائيلية. في رسالته، يكتب البطريرك بنيدكتوس إلى وزير الأديان، إن البطريركية قامت بالتوقيع على صفقات البيع أو التأجير طويل الأمد «طوعاً». ويضيف: «خلال القرون الماضية كانت البطريركية اليونانية في أفضل علاقات مع التجمع اليهودي في فلسطين. وخلال الحقب المظلمة عبرت البطريركية عن موقف إيجابي تجاه اليهود في فلسطين، وكذلك في فترة الانتداب البريطاني، وقد تطورت هذه العلاقة على الرغم من الظروف الصعبة التي مررنا بها، واعتراض العناصر الأخرى عليها. فالبطريركية اليونانية تخلت طوعاً وبثمن زهيد عن مساحات واسعة للبناء في القدس الجديدة والتي تسمى اليوم ساحة بن يهودا، رحابيا

وأماكن أخرى»، ويضيف: «وفي الظروف الصعبة وقفت البطريركية موقفاً حازماً من موضوع تدويل القدس، وفي المقابل عبرت عن مشاعر الصداقة تجاه إسرائيل، وعلى الرغم من الظروف الصعبة وقعت البطريركية على اتفاقيات مع الكيرن كاييمت وحكومة إسرائيل لتأجيرهما مساحات واسعة من أراضيها لمدة ٩٩ سنة، أكثر من ٦٠٠ دونم في القدس الجديدة بالإضافة إلى مبان كبيرة، من بينها المبنى الذي يستقر به الراب الأكبر، وفوق كل ذلك أكثر من ٢٢ ألف دونم تم تأجيرها لإقامة مستوطنة زراعية مكان قرية البريج، كل هذا قمنا به في ظل ظروف صعبة ومخاطرة بحياتنا الشخصية، بالمقابل لم تعاملنا حكومة إسرائيل بالمثل.[٤٣]

٣. د في عهد ثيوذوروس ١٩٨٠-٢٠٠٠

اعتلى ثيوذوروس كرسي البطريركية عام ١٩٨٠ بعد أن كان مطراناً في عمّان. كان أول تصريحاته أنه لن يبيع أي قطعة أرض وأنه سيحافظ على كل شبر من الأوقاف الأرثوذكسية. ولكن سرعان ما اتهمته إسرائيل بتهريب المخدرات بسيارته الخاصة عند معبر ألنبي، ولم يحاكمه أحد، ويبدو أنه اتهام مدبر بهدف الابتزاز أو بهدف تحشيد الرأي العام العربي إلى جانبه. تابع ثيوذوروس مسيرة سابقيه في التسريب، وكانت أهم الصفقات التي عقدها مع الحركة الصهيونية هي أراضي جبل أبو غنيم حيث بنيت مستوطنة «هارحوماة» شرقي دير مار إلياس. هذا الجبل الذي يشكل حلقة وصل مهمة بين القدس وبيت لحم الفلسطينيتين. كذلك صفقة دير مار يوحنا التي عقدها مع جمعية «عطيرت كوهانيم» الصهيونية، ولكن عن طريق شركة أجنبية مسجلة في بنما اسمها S.B.C. ESTABLISHMENTS INC لكنها تابعة للجمعية.[٤٤] وقد اعتبر هذا، في حينه، أسلوباً جديداً للتسريب.

٣. هـ في عهد إيرنيوس ٢٠٠١-٢٠٠٥

ورث إيرنيوس العديد من القضايا العالقة في المحاكم وديوناً متراكمة، ولكن أهم هذه القضايا هي قضية تزوير توقيع البطريرك ثيوذوروس على يد مجموعة من الأشخاص عملت مع فريق قانوني مبعوث من حكومة إسرائيل للحصول على توقيع صحيح للبطريرك ثيوذوروس، لتمديد صفقات قديمة وقعت عام ١٩٥١، ١٩٥٢ وانتهى مفعول بعضها، وهي عملية تزوير ضخمة بكل المقاييس في إسرائيل. مرة أخرى رفضت الحكومة اليونانية مساعدته في سداد الديون المتراكمة، وفي نهاية العام ٢٠٠٤ كانت قضية التزييف قد اقتربت من نهايتها في المحكمة المركزية في القدس، بتجريم المجموعة المذكورة، ونشأت حاجة إلى بطريرك مستعد لأن يوقع على التمديد توقيعاً صحيحاً بعد أن زال استعداد إيرنيوس لذلك خشية من ردود الفعل الفلسطينية. في بداية العام ٢٠٠٥ اتُّهم إيرنيوس بسوء الإدارة وتسريب فندق إمبريال في ساحة عمر إلى جمعيات صهيونية، فقامت الطائفة العربية ضده، فأقامت السلطة الفلسطينية لجنة تحقيق في الموضوع، وعلى الرغم من أن اللجنة برأته من التهمة، وألقت بالمسؤولية على مساعده اليوناني باستغلال توكيله له وإساءة التعامل بها والهرب إلى الخارج، فإنه عُزل من منصبه بقرار من المجمع وانتخب بدلاً منه ثيوفيلوس الثالث، الذي لم يكن قد مضى على سيامته مطراناً سوى أقل من ستة أشهر، وهذا مخالف لأنظمة البطريركية المعمول بها وفق القانون العثماني للعام ١٨٧٥ أو وفقاً لقانون عام ١٩٠٨ .[٤٥] مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن شركات صهيونية أخرى كانت قد أعدت، بالتنسيق مع قوى داخل البطريركية، قائمة بالأوقاف التابعة للبطريركية الأرثوذكسية، وعرضتها على إيرنيوس للتوقيع على تأجيرها فترة طويلة لهذه الشركة، إلا أنه رفض ذلك في بداية الأمر، ثم عاد ووقع عليها بعد عزله، طمعاً منه بأن هؤلاء المستوطنين سيساعدونه في العودة إلى الكرسي البطريركي. لكن مثل هذه الصفقة لم تكن قانونية ولا سارية المفعول.[٤٦]

٣. و في عهد ثيوفيلوس الثالث

لم يكن انتخاب ثيوفيلوس الثالث أمراً عادياً، وما زال مادة خلافية داخل الكنيسة العربية لغاية الآن، وذلك لعدة أسباب منها: ١- التدخّل الدولي الكبير الذي حصل خلال عملية انتخابه.[٤٧] ٢- القرارات المعادية للكنيسة العربية التي اتخذها مع المجمع في الأيام الأولى لتوليه وأولّها التراجع عن قرار المجمع الموقع من البطريرك إيرنيوس في ٠٥/٦/٧ بشأن قضية أرض الطائفة في كفر سميع. ٣- الصفقات التي وقعها مع دولة إسرائيل والشركات الصهيونية الأخرى لاحقاً، ومنها التنازل عن قضية أرض الشماعة في المحكمة، وتسوية قضية أرض هداسا في المحكمة بتاريخ ٠٥/٩/١٤ و٠٥/٩/٢٢، وبيع عقار ثمين في شارع الاستقلال (هعتسموؤت) ٥٥ حيفا بثمن بخس في بداية عام ٢٠٠٧ بقرار محكمة متفق عليه مسبقاً (ملف رقم أ.٠٠٢٥٤٠/٠٣) . وفي شهر تموز ٢٠٠٧ تمّت تسوية قضية عقارات حوانيت السنيورة (عند الباب الجديد لأسوار القدس) في المحكمة لصالح رهبان الفرنسيسكان. وليس خفياً موقف البطريركية من أرض سلوان التي تستخدمها بلدية القدس، وكذلك تسريب ٧١ دونماً من أراضي مار إلياس بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨، التي تربط بين القدس وبيت لحم، وعلاقة ذلك بالمصير الوطني للقدس وإمكانية التواصل المستقبلي بين المدينتين الفلسطينيتين المقدستين.[٤٨]

كما تبين أن البطريرك ثيوفيلوس طالب الإسرائيليين، بعد انتخابه، بـ «الاعتراف» به مقابل صفقات وعد بإنجازها معهم، كما اعتراف لهم بأن «القانون السائد على البطريركية هو الإسرائيلي» وليس الأردني، على الرغم من أنها تقع في المناطق المحتلة عام ٦٧. [٤٩]

بناء على ما تقدم، لم يكن التوقيع على تمديد العقود الخاصة بأراضي رحافيا الكبرى والطالبية وأراضي البريج وغيرها بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ أمراً مفاجئاً، بل هو استمرار للسياسة اليونانية نفسها، وتنفيذ لسياسات دولية جاءت بالبطريرك ثيوفيلوس إلى الكرسي الأورشليمي، والتزامات واضحة من البطريرك ثيوفيلوس الثالث للجنة الوزارية الإسرائيلية، وهكذا يتم تهويد القدس على حساب الأوقاف الأرثوذكسية الفلسطينية التي يتصرف بها مجموعة من الرهبان اليونان. عملياً، فإن المؤسسة الإسرائيلية هي من استثمر الأوقاف الأرثوذكسية في القدس وخارجها وسيطر عليها بالكامل، وقد استثمرتها اقتصادياً وسياسياً على حساب أصحاب هذه الأوقاف الشرعيين، أبناء الكنيسة الأرثوذكسية العربية، أبناء الكنيسة المقدسية منذ القرون الأولى للميلاد وحتى اليوم. حدث ذلك في ظل تعاون سياسي دولي لصالح الاستبداد اليوناني والمحتل الإسرائيلي، وغياب أي جهد سياسي ووطني عربي رسمي، كان بإمكانه أن يدعم المطالب المحقة لأبناء الكنيسة العرب، ويستمر هذا الغياب حتى في ظل وجود سلطة وطنية فلسطينية.

٣. ز مفعول القانون العثماني لسنة ١٨٧٥ في المحاكم الإسرائيلية

تجدر الإشارة إلى أن أرشيفات المحاكم الإسرائيلية تحوي مئات الدعاوى، التي تشكّل البطريركية اليونانية طرفاً فيها، سواء كمدعيّة أو مدّعى عليها أو مستأنِفة أو مستأنَف ضدها... وفي حديث خاص مع المحامي فكتور منصور يوم ١٦/٢/٢٦، قال، بعد مراجعة دقيقة قام بها لعشرات الملفات: «إن البطريركية لا تستند إلى قانون واحد متكامل، مثل القانون العثماني لعام ١٨٧٥ مثلاً، أو القانون الانتدابي لعام ١٩٠٨ أو القانون الأردني لعام ١٩٥٨، بل تنتقي من كل قانون ما تشاء لصالحها وترفضه حين لا يكون لصالحها، كما تعتمد أحياناً قرارات حكومية انتدابية لم يسر مفعولها في الماضي، أو أنظمة داخلية للبطريركية لا يعرف عنها أحد، أو قرارات داخلية سرية للمجمع المقدس». وقد أورد المحامي منصور عشرات الأمثلة على ذلك في معرض تلخيصاته المقدمة إلى المحكمة المركزية في حيفا، في قضية أراضي الطائفة الأرثوذكسية في كفر سميع، (ملف رقم ت.أ. ١٠/١١/٦١٤٧)، فيما يخص أهلية البطريرك وصلاحياته في التوقيع على صفقات وعلاقته مع المجمع المقدس ووجوب أو عدم وجوب موافقة المجمع المقدس على الصفقات المعقودة. وفي القضية ذاتها، (ملف رقم ع.أ. ٩٦/٢٣٦٩ و ع.أ. ٩٦/٢٣٧٧)، أشار المستشار القضائي لحكومة إسرائيل أيضاً، إلى «التناقضات القائمة في ادعاءات البطريركية»، وإلى «ضبابية القانون العثماني لعام ١٨٧٥، وإلى استمرار هذه الضبابية في التعديلات التشريعية اللاحقة وحتى في قرارات حكومة الانتداب، كمرجعية قانونية في إدارة الأملاك والتصرف بها.»[٥]

٤. الاعتراف بالبطريرك

٤.أ هل يحتاج البطريرك إلى «الاعتراف» به أم «المصادقة» على عملية انتخابه؟

مَن هي الجهة السياسية التي تصدر «البراءة السامية»؟ وما هو مضمونها القانوني وفاعليتها المدنية؟

بعد احتلال القدس القديمة في العام ١٩٦٧، أصبحت البطريركية ترزح تحت حكم المحتل الإسرائيلي، وأصبح تثبيت انتخاب البطريرك قضية تشغل الحكومة الإسرائيلية وتخضع لاشتراطات عديدة، أهمها ما يتعلق بتنفيذ صفقات بيع عقارات الكنيسة إلى المؤسسات الصهيونية.

ولعل أكثر ما انشغلت به الأطراف ذات الصلة، قضية «الاعتراف» الإسرائيلي بانتخاب البطريرك إيرنيوس في العام ٢٠٠١، وانتخاب البطريرك ثيوفيلوس الثالث في العام ٢٠٠٥. وبصرف النظر عن موقف الطائفة العربية من هذا البطريرك أو ذاك، لا بد من السؤال، هل يوجد للسلطة السياسية حق قانوني يتيح لها أن تعترف أو لا تعترف بانتخاب البطريرك؟ وما هو السند القانوني لذلك؟ هل هو القانون العثماني لعام ١٨٧٥ أم القانون الأردني ٢٧ لعام ١٩٥٨ أم قوانين الانتداب البريطاني أم أي قانون آخر؟ والسؤال المهم الآخر الذي يُطرح هنا هو: هل يحق لحكومة الاحتلال الإسرائيلي أن تتدخل في انتخاب بطريرك المدينة المقدسة، في حين أن القانون الدولي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس العربية المحتلة، والبطريركية المقدسيّة هي جزء من الأرض المحتلة؟

من خلال مراجعة تاريخية شاملة، يمكن التأكيد على أن السلطات السياسية منذ عهد قسطنطين الكبير دأبت على «تثبيت» قرارات المجمع المقدس، دون التدخل في المضمون الديني لتلك القرارات. ولكن مع تقدم الكنيسة وإنشاء نظامها الإداري، أخذ الأباطرة البيزنطيون في التدخل في مضمون القرارات الصادرة عن المجمع المقدس بما في ذلك قرار انتخاب البطريرك، رئيساً للمجمع، خلافاً لما كان متبعاً في عهد قسطنطين الكبير. وعند احتلال العثمانيين القسطنطينية، أصبح التدخل في انتخاب البطريرك، تثبيته وحتى عزله، عادة عثمانية تمارسها وفق مصالحها السياسية، وأصبح سريان مفعول الانتخاب منوطاً بصدور «البراءة السامية» High Beraat من السلطان العثماني ومشروطاً، فعلياً، بولائه له.

بعد احتلال القدس القديمة في العام ١٩٦٧، أصبحت البطريركية ترزح تحت حكم المحتل الإسرائيلي، وأصبح تثبيت انتخاب البطريرك قضية تشغل الحكومة الإسرائيلية وتخضع لاشتراطات عديدة، أهمها ما يتعلق بتنفيذ صفقات بيع عقارات الكنيسة إلى المؤسسات الصهيونية.

ولعل أكثر ما انشغلت به الأطراف ذات الصلة، قضية «الاعتراف» الإسرائيلي بانتخاب البطريرك إيرنيوس في العام ٢٠٠١، وانتخاب البطريرك ثيوفيلوس الثالث في العام ٢٠٠٥. وبصرف النظر عن موقف الطائفة العربية من هذا البطريرك أو ذاك، لا بد من السؤال، هل يوجد للسلطة السياسية حق قانوني يتيح لها أن تعترف أو لا تعترف بانتخاب البطريرك؟ وما هو السند القانوني لذلك؟

٤. ب في ظل الانتداب البريطاني

تناولت لجنة (برترام–يانغ) هذا الأمر، وانتقدت في البند ٣٧٠ ممارسات السلطة العثمانية لخلع البطريرك،[٥١] وفي البند ٣٥٥ من تقريرها، رأت بكتاب «البراءة» الصادر عن جلالة الملك بمثابة «المصادقة» على انتخاب البطريرك بموجب القانون المتبع. وعليه، أوصت بأن يكون الكتاب صادراً عن المندوب السامي بدلاً من جلالة الملك.[٥٢]

كذلك الأمر بالنسبة إلى «المادة ٢٨ من أمر حكومة الانتداب لعام ١٩٣٨ »، فقد نصت على أن «يسلم المجمع المقدس إلى المندوب السامي اسم البطريرك المنتَخَب، لكي يقوم سكرتير الحكومة بإصدار براءة سامية (High Biraat) أو (**מאמר עליון** بترجمته إلى اللغة العبرية) لتثبيت الانتخابات والمصادقة على الحقوق القديمة المرتبطة بوظيفة البطريرك».[٥٣]

كذلك المادة ٢٨ لقانون البطريركية الأرثوذكسية لعام ١٩٤١ (على الرغم من عدم نشره في الجريدة الرسمية، وبالتالي عدم سريان مفعوله)، وتحت العنوان «البراءة السامية» إذ جاء فيها: «يبلغُ المجمعُ المقدس المندوبَ السامي اسم الشخص الذي انتُخِب للعرش البطريركي كي تصدر براءة سامية من الوزير بتثبيت الانتخاب وإقرار الحقوق والامتيازات القديمة المنوطة بالعرش البطريركي.[٥٤] من هنا أيضاً يمكن أن نفهم أن إصدار «البراءة السامية» هي تحصيل حاصل لعملية الانتخابات إذا ما جرت على نحو سليم ووفقاً للقانون. ولا يجوز للسلطة السياسية أن تشترط إصدار البراءة السامية بأي شروط أخرى.

٤. ج القانون الأردنيّ

في المادة ١٨ من قانون البطريركية الأردني لعام ١٩٥٨ ، فيما يخص انتخاب قائم بأعمال البطريرك لحين انتخابه، يقول:

١. «لدى شغور الكرسي البطريركي المقدسي، يلتئم المجمع المقدس وينتخب شخصاً ممن تتوفر فيهم المؤهلات اللاهوتية الضرورية من بين المطارنة أو الأساقفة التابعين لبطريركية القدس ليكون قائمقام بطريرك».

٢. «تبلغ نتيجة هذا الانتخاب في الحال إلى رئيس الوزراء بوساطة وزير الداخلية، ولدى تسلم الشخص المنتخَب اعترافاً رسمياً من مجلس الوزراء ينال لقب قائمقام الكرسي البطريركي، ويمارس حقوقه وواجباته».

نلاحظ هنا أن النص القانوني استخدم كلمة «اعتراف»، ولكنه لم يشترط ذلك بأي شرط، بل يأتي هذا «الاعتراف» كتحصيل حاصل لعملية الانتخاب.

وفي المادة ٢٣ من القانون ذاته، فيما يخص انتخاب البطريرك جاء في النص: «يبلغ قائمقام البطريرك رئيسَ الوزراء اسم الشخص الذي انتُخِب للكرسي البطريركي كي تصدر الإرادة الملكية بتثبيت الانتخاب وإقرار الحقوق والامتيازات القديمة الممنوحة للكرسي البطريركي». هنا استخدمت كلمة «تثبيت» التي اعتمدها الأباطرة البيزنطيون والحكم العثماني رسمياً، وكذلك الانتداب البريطاني. ومرة أخرى يفيد النص بشكل واضح بأن «التثبيت» يأتي كتحصيل حاصل لعملية انتخابية صحيحة وفق القانون المتبع، وهو غير مشروط بأي شروط أخرى.

وفي موضوع «تنحية البطريرك والقائمقام البطركي» تقول المادة ٢٧ من القانون الأردني:

١ .«وظيفة البطريرك هي وظيفة لمدى الحياة وفقاً لقوانين الكنيسة، وإنما يجوز تنحية البطريرك وفصله لسبب من الأسباب القانونية الآتية:

أ. إذا أظهر عدم اكتراث أو اهتمام بعقائد الإيمان الأرثوذكسي.

ب. إذا أصيب بعجز جسماني تام أو بمرض عقلي يمنعه من القيام بواجباته الدينية والكنسية الإدارية.»[٥٥]

٢. «أما تنحية البطريرك وفصله، فيجب أن يحوزا على موافقة :

أ- ثلثي أعضاء المجمع المقدس.

ب- ثلثي الكهنة المتزوجين الذين لهم حق الاشتراك في انتخاب البطريرك، والذين حضروا وصوتوا في اجتماع صدرت الدعوة بعقده والتأم لهذا الغرض، شرط أن يبلَّغ هذا القرار (أي قرار التنحية) إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأن يقترن بموافقة مجلس الوزراء وتصديق جلالة الملك». مرة أخرى استخدم القانون كلمة «تصديق» القرار.

هذا مع التذكير بأن المادة ٣٤ من القانون ٢٧ لعام ١٩٥٨ تنص على إلغاء «نظام بطريركية الروم في القدس الشريف العثماني الصادر في (٥) صفر سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥ م) وجميع التعديلات الفلسطينية (في فترة الانتداب) التي أدخلت عليه».

«اما رئيس الوزراء، والوزراء كل فيما يخصه، فهم مكلفون تنفيذ أحكام هذا القانون.[٥٦]

٤. د في ظل الاحتلال الإسرائيلي:

على الرغم من كون السلطة الإسرائيلية سلطة احتلال، لا يعترف القانون الدولي بسيادتها على القدس القديمة، حيث يوجد المقر الرئيس للبطريركية الأرثوذكسية؛ وهي ليست سلطة منتَدَبة بموجب قرار دوليّ، فإنها تدخّلت في عملية انتخاب بطريرك جديد في العام ١٩٨١ هو الأسقف ثيوذوروس كريبلس. مع ذلك لم تشكل رسالة وزير الداخلية إلى غبطته «اعترافاً» إسرائيلياً بالبطريرك نفسه وإنما شكلت اعترافاً بقانونية الانتخابات. وقد كتب وزير الداخلية آنذاك، يوسف بورغ إلى غبطته يقول: «باسم حكومة إسرائيل أستلم وأُصادق (מקבל ומאשר) على انتخاب المجمع المقدس لغبطة البطريرك ثيوذوروس كريبلس، في يوم ١٦ شباط ١٩٨١، بطريركاً يونانياً في القدس، وريثاً للبطريرك بندكتوس الأول، وأنا اعترف بها (ואני מכיר בה).»[٥٧] والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما المقصود بكلمة «بها»؟ بالطبع ليس المقصود هو البطريرك بل بالعملية الانتخابية. وفي العام ٢٠٠٣، عند الاعتراف» بالبطريرك إيرنيوس، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي حينذاك، يوسف باريتسكي، نصاً مشابهاً تماماً.[٥٨] وعليه، يمكن الادعاء أن «الاعتراف» لا يخص البطريرك بل يخص قانونية عملية الانتخاب، وبالتالي فهي عملية مصادقة على عملية انتخاب وفق القانون المتبع.

بناءً على ما تقدّم، ثمة سبب للاعتقاد أن القانون لا يعطي للسلطة السياسية حق «الاعتراف» أو «عدم الاعتراف» بالبطريرك، طالما أن عملية الانتخاب جرت بشكل سليم وفق قانون البطريركية المرعي. وغير ذلك يعني العودة إلى ممارسات السلطان العثماني.

ادعى ثيوفيلوس الثالث أنه لا يستطيع ممارسة عمله كبطريرك دون «الاعتراف» الرسمي من الحكومة الإسرائيلية، وعلى الرغم من حصوله على «الاعتراف» الفلسطيني والأردني، فإنه مع ذلك لم يتوجه بأي شكوى إلى جهات دولية ضد الممارسة الإسرائيلية ومن أجل الحصول على ذلك «الاعتراف» أو المصادقة على عملية الانتخاب، لكي يتفادى الخضوع لابتزازات عديدة، والتجاوب مع شروط سياسية إسرائيلية مثل الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على البطريركية المقدسية، والتنكّر للالتزامات التي قدمها للحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية على حد سواء، والمساومة على بيع أراضي الكنيسة للمؤسسات الصهيونية، وتمديد عقود سابقة مدة طويلة وتغيير بنود في عقود سابقة لمصلحة المؤسسات الصهيونية.

تبين مراجعة بسيطة لممارسات ثيوفيلوس الثالث، في الفترة ما بين انتخابه وبين «الاعتراف» الإسرائيلي به، أنه قام بعقد صفقات مع جهات إسرائيلية وغير إسرائيلية مختلفة، وأوكل محامين للتنازل عن قضية يعتقد بعض القانونيين أنها قضية رابحة في المحكمة الإسرائيلية كان قد رفعها ثيوذوروس واستمر بها إيرنيوس (ملف ١٤٠١/٩٧)،[٥٩] كما أوكل محامين المساومة في قضية عقار في حيفا، نظرت فيها المحكمة المركزية هناك، (حصة الثلث في عمارة من ٦٦٦ م مربع في شارع هعتسموؤت)، وفي صفقات عديدة أخرى ذكرت سابقاً، مما يشير إلى أن «الاعتراف» الإسرائيلي هو مجرد تمثيلية لتبرير علاقته الوديّة مع السلطات الإسرائيلية، ووسيلة لحشد التأييد العربي لصالحه وكأنه يقاوم المحتل الإسرائيلي.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للبطاركة السابقين الذين حشدوا تأييد العرب الأرثوذكس وكأنهم يصارعون المحتل الإسرائيلي، في الوقت الذي استمروا فيه في عقد الصفقات لصالح المؤسسات الصهيونية. هكذا مارس البطريرك تيموثاوس الذي انتخب عام ١٩٣٥ صلاحياته كلها حتى عند صدور «براءة سامية» من حكومة الانتداب البريطاني (حتى العام ١٩٣٩)، وتصرّف بالعقارات وإدارة شؤون البطريركية عامة بصلاحيات كاملة دون رادع، والأمثلة عديدة.

الهوامش

١ سميرنوف– «تاريخ الكنيسة المسيحية» الطبعة التاسعة ١٩١١ تعريب مطران حمص الكسندرس جحا عام ١٩٣٤، ص ٤٩٤.

٢ سميرنوف ص ٥١٨ (مصدر ذكر سابقاً. وهناك يمكن الاطلاع على باقي شروط الانفصال التي تؤكد وطنية الكنيسة اليونانية.

٣ التقويم السنوي الصادر من دار البطريركية اليونانية عام ٢٠٠٨ ص ١٨.

٤ الأسقف رفائيل هواويني، «لمحة تاريخية في أخوية القبر المقدس» ص ٦٢–٦٣، طبع في بيروت ١٨٩٣ تحت اسم مستعار– الشيخ عبد الأحد الشافي.

٥ يذكر أن هذا الدستور غير معروف للغالبية العظمى من الأكليروس العربي، وقد حصلنا على نسخة منه قبل سنتين تقريباً، وتفوح رائحة عنصرية يونانية من كل بنوده الثلاثة عشر.

٦ الاسقف رفائيل هواويني ص. ٧٧ (هنا يمكن أن نلاحظ بداية الفساد المالي في البطريركية الأورشليمية).

٧ تاريخ كنيسة الملكيين الكاثوليك. الموقع الإلكتروني الرسمي.

٨ حنا كلداني، المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين. عمان ١٩٩٢، ص ١٩ .

٩ تقرير لجنة بيرترام –يانغ – بطريركية أورشليم الأرثوذكسية. صدر في القدس، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٦. نقله إلى العربية وديع البستاني ب.ع. (لم تذكر دار النشر). ص ٢٧.

١٠ شحادة خوري ونقولا خوري. خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم. عمان ١٩٩٢، ص ١١٠–١١١،

١١ جورج الداوود، مداخلة في ندوة القدس لمناسبة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩.

١٢ حنا كلداني، مصدر ذكر سابقاً ص ٢٣٨.

١٣ خوري ٢٣٨–٢٤١، وكذلك برترام – لوك ص ٢٧ و٢٥٤–٢٦٠).

١٤ النص الكامل لهذا الأمر موجود في تقرير برترام–يانغ، بالعربية ص ٢٠٨–٢١٥.

١٥ نشرت هذه الوثيقة مترجمة من اللغة التركية إلى العبرية في المقال الآتي: عودد بيري ويتسحاك زيسك. بيان الحكومة العثمانية (١٩١٢) بشأن التنظيم الداخليّ لمؤسسات الطائفة الأرثوذكسيّة اليونانيّة في القدس. مجلة كاتدرا، عدد ٥٢، تموز ١٩٨٩، ص ١٣١–١٤٨.

١٦ عودد بيري ويتسحاك زيكس، ص١٤٨.

١٧ ليس صدفة أن المؤتمر لم يعقد في الناصرة، ذلك لأن غالبية المتنفذين من قادة الرعية العرب في الناصرة كانوا من مؤيدي ذميانوس، بل هم من طالبوه بتعيين المطران كليوباس في مدينتهم، وذلك من خلال توجيه «مضبطة» موقعة من قبلهم وجهت إلى ذميانوس في منتصف آب ١٩٢٢. (انظر نص المضبطة في تقرير لجنة برترام –يانغ ص ٨).

١٨ يمكن الاطلاع على قرارات المؤتمر في تقرير لجنة برترام–يانغ ص ١٦٥.

١٩ جورج الداوود وزهير غنايم (تحرير وإعداد). القضية الوطنية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن، ١٩١١–١٩٤٨. عمان، المجلس المركزي الأرثوذكسي، ٢٠٠٤. ص ٣٥–٣٦.

٢٠ تقرير لجنة برترام–يانغ ص ٩.

٢١ تقرير لجنة برترام–يانغ ص ٩– ١٠.

٢٢ انظر تقرير اللجنة بالعربية ص ١٠.

٢٣ يمكن مراجعة ذلك بالتفصيل في تقرير اللجنة بالعربية ص٧–٤٥.

٢٤ تقرير برترام– يانغ ص ١٥٥.

٢٥ للمزيد انظر الفصل التاسع من تقرير برترام–يانغ، ص ٩٤.

٢٦ تقرير برترام–يانغ، ص ٧٦–٨٣.

٢٧ تقرير برترام–يانغ، ص ١١١.

٢٨ بند ٢٠٧ ص ٨٩ من تقرير برترام–يانغ، وكذلك بند ٣٧٧ و٣٧٨.

٢٩ تقرير برترام–يانغ، ص ١١٣–١١٩ وكذلك البنود ٣٦٥ و٣٦٦.

٣٠ تقرير برترام–يانغ، ص ١٥٣.

٣١ البند ٣٧٠ من تقرير برترام–يانغ.

٣٢ يمكن الاطلاع على قرارات المؤتمر في كتاب الداوود وغنايم ص ٣٨ وعلى قائمة أعضاء اللجنة التنفيذية في المكان نفسه، وكذلك في كتاب بيان نويهض الحوت «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧–١٩٤٨) ص ٨٦١.

٣٣ الداوود وغنايم (مصدر ذكر سابقاً) ص ٤٤. مصادر أخرى تنفي أن يكون القانون قد نشر في الجريدة الرسمية ومنها الحكومة الإسرائيلية، ولذلك ترفض التعامل به.

٣٤ الداوود وغنايم (مصدر ذكر سابقاً) ص ٤٥.

٣٥ لمزيد من التفاصيل راجع: أليف صباغ «الدوافع والأبعاد للتدخل السياسي في شؤون المقدسات والأوقاف الأرثوذكسية في القدس» مجلة الأسوار عكا ٢٠١٣ ص ١٤٣–١٨٢ نحتفظ بنسختين من الاتفاقيتين من الأرشيف الصهيوني kkl5/23237.

٣٦ قائمة بأرض القطمون المسجلة باسم الكيرن كاييمت، (الأرشيف الصهيوني kkl5/21615) .

٣٧ أنظر رسالة من الكيرن كاييمت إلى سلطة التطوير بتاريخ ٥٤/٥/٢٤ (الأرشيف الصهيوني kkl5/21615).

٣٨ تقرير م.فاكس، دون تاريخ. الأرشيف الصهيوني kkl5/23237 وتقرير إدارة الحسابات إلى د. م. غوردون بتاريخ ٥٣/٢/٤ – الأرشيف الصهيوني kkl5/19982.

٣٩ رسالة د.م. غوردون ٥٣/٦/١٥ إلى الشركة لتشجيع إقامة المشاريع التوراتية والدينية – الأرشيف الصهيوني kkl519982.

٤٠ رسالة يوسف فايس–مدير قسم الأراضي والتطوير في الكيرن كاييمت، إلى وزير الداخلية ي. روكاح يوم ٥٥/٤/١٨ (الأرشيف الصهيوني (kkl5/21615).

٤١ جورج الداوود، المداخلة ذاتها (مصدر ذكر سابق).

٤٢ جورج الداوود، (مصدر ذكر سابقاً) ص ٤٩، انظر أيضاً المذكرة لدى رؤوف أبو جابر. نبذة عن تاريخ القضية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن ١٩٢٤–١٩٩٢. في كتاب شحادة خوري ونقولا خوري. خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم. عمان ١٩٩٢، ص ٤١٦–٤٦٩.

٤٣ رسالة البطريرك بنيدكتوس إلى وزير الأديان بتاريخ ٦١/٩/٤ (أرشيف الدولة ج/٥٨٠٤/٤).

٤٤ لمزيد من التفاصيل راجع، أليف صباغ. مجلة الأسوار، عكا ٢٠١٣ (مصدر ذكر سابقًا).

٤٥ لا بد من الاشارة هنا إلى أن القانون الأردني ٢٧ لعام ١٩٥٨ لا يشترط مرور فترة زمنية على سيامة المطران، بل أكثر من ذلك يعطي للأرشمندريت أيضاً، وليس للمطران فقط، حق الترشح لمنصب البطريرك.

٤٦ تفاصيل هذه الصفقة لم تنشر، ومع ذلك استطعت الحصول على نسخة منها، أحتفظ بها في أرشيفي الخاص.

٤٧ راجع أليف صباغ (مصدر ذكر سابقاً).

٤٨ انظر التقرير الخاص عن صفقة مار إلياس، الذي أصدره المجلس المركزي الأرثوذكسي في كانون الثاني ٢٠١٥، تحت عنوان «ضياع القدس ودور البطريركية الأرثوذكسية».

٤٩ لمزيد من التفاصيل وهي كثيرة، انظر محضر الاجتماع شبه السري الذي شارك

فيه البطريرك ومحاموه مع اللجنة الوزارية الإسرائيلية برئاسة الوزير روني برأون، يوم ٢٠٠٦/٧/١١ (نسخة من المحضر محفوظة في أرشيفي الخاص.– أ.ص).

٥٠ راجع رأي المستشار القضائي للحكومة في الملفات المذكورة.

٥١ تقرير لجنة برترام–يانع، ص ١٥٨–١٥٩.

٥٢ تقرير لجنة برترام –يانغ، ص ١٥٣.

٥٣ الجريدة الرسمية يوم ١٩٣٨/٧/٢١، ص ٧٠٠.

٥٤ مجلة الوقائع الفلسطينية العدد ١١٤٢ بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٠.

٥٥ هنا لا بد من الإشارة، بشكل موضوعي، إلى أن تنحية إيرنيوس لا تستوفي الشروط التي حددها القانون الأردني، وأن انتخاب ثيوفيلوس دون أن يكون مطراناً لعدد من السنوات بموجب القوانين العثمانية والانتدابية، لا يجوز إلا بموجب القانون الأردني. لذلك لا بد من السؤال: أي من القوانين هو الذي يلزم المجمع المقدس عند انتخاب بطريرك؟ فإذا كان القانون الأردني من سمح لثيوفيلوس بالترشح والانتخاب لمنصب البطريرك، فالقانون الأردني نفسه لا يسمح بعزل إيرنيوس بموجب شروط عزل البطريرك التي حددها القانون. !!!

٥٦ المادة ٣٥ من القانون ٢٧ لعام ١٩٥٨.

٥٧ احتفظ بنسخة من الرسالة في أرشيفي الخاص.

٥٨ نسخة من الرسالة في أرشيفي الخاص.

٥٩ راجع تقرير القاضي عوني حبش في هذه القضية المحكمة المركزية في القدس.